

اصطلاحات الأصول

[224] إذ حقيقة العلم التصديقي هو انكشاف النسبة لدى القاطع انكشافا تاما ، فإذا

حصل القطع بان احد الفعلين واجب اوان احد الانائين حرام فالنسبه الملحوظة بين الحكم وموضوعه الذى هو عنوان احدهما منكشفة لدى القاطع لاجمال فيها . نعم انطباق ذلك الموضوع الكلى على هذا المصداق بالخصوص وتعلق الحكم به مجمل مجهول ، وهو امر آخر ونسبة اخرى غير النسبة المنكشفة ، فالعلم الاجمالي في الحقيقة عبارة عن انضمام جهل إلى علم ونسبة مجهولة إلى نسبة معلومة ، ويكون اسناد الاجمال إلى العلم بلحاظ حصوله في متعلقه لافيه نفسه ، وان شئت فقل العلم الاجمالي هو العلم المتعلق بعنوان احد الشئيين أو الاشياء مع كون العنوان غير معين والعلم التفصيلي ما لا يكون كذلك . تنبيه : إذا حصل العلم الاجمالي بوجوب احد الفعلين مثلا فانه يتصور لكل من امثال الحكم المعلوم بالاجمال ومخالفته مرتبتان ، إذ لا يخلو حال المكلف عن احد امور ثلاثة ، فعلهما معا وتركهما معا وفعل احدهما وترك الآخر ، ويسمى الاول بالموافقة القطعية والثانى بالمخالفة القطعية والثالث بالموافقة والمخالفة الاحتماليتين ، ففعل احدهما وترك الآخر هي المرتبة الاولى للموافقة والمخالفة وفعلهما معا المرتبة الثانية للموافقة وتركهما معا المرتبة الثانية للمخالفة . ثم ان في تأثير العلم الاجمالي في ايجاب الامتثال بالمرتبة الاولى أو الثانية أو عدم تأثيره اصلا اقوال . الاول : كونه علة تامة في ايجاب المرتبة الثانية ولزوم الموافقة القطعية كالعلم التفصيلي ؛ فلا يجوز حينئذ ترخيص الشارع في ترك البعض فضلا عن الكل وهذا مختار صاحب الكفاية (قده) في باب الاشتغال . الثانى : كونه مقتضيا بالنسبة إلى كلتا المرتبتين فيصح الترخيص في تركهما فضلا عن ترك احدهما ، وهذا مختاره (قده) في بحث القطع .